

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

Palestine General Federation Of Trade Union

General Secretary:Shaher Sa'ed

Website:WWW.PGFTU.ORG

E-mail:PGFTU@PGFTU.ORG



تقرير الأمين العام لإتحاد نقابات عمال فلسطين

لعام ٢٠١١

مقدم إلى لجنة تقصي الحقائق

منظمة العمل الدولية ILO

الجزء الثاني

(الحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية)

ونضال الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من أجل إقرار قانون للحد

الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية)

• أولاً ما هو الحد الأدنى للأجور؟

الحد الأدنى للأجر هو أقل أجر يمكن أن يتقاضاه العامل مقابل عمله .. حيث لا ينبغي أن يقل الأجر عنه في أي حال من الأحوال.. وبطبيعة الحال يزداد هذا الأجر كلما تدرج العامل في وظيفته ، وكلما زادت خبرته أو مؤهلاته والحد الأدنى العادل للأجور هو الأجر الذي يكفي احتياجات أسرة العامل (التي تتكون في المتوسط من خمسة أفراد) لهذا فإن الأجر يرتبط بالأسعار لأنه كلما تحركت الأسعار زادت معها نفقات المعيشة وبالتالي الاحتياجات.

• ثانياً لماذا أصبحت مسألة الحد الأدنى للأجور قضية من أهم قضايانا الآن؟

لأنه لا يوجد حد أدنى واضح للأجور الآن .والأجور الأساسية - كما نعلم جميعاً - أصبحت أجوراً هزلية تماماً لا تكاد تكفي احتياجات فرد واحد فما بالننا باحتياجات الأسرة جميعها من مسكن وملبس ومأكل ونفقات صحية " .لأن الأسعار كما نعلم جميعاً قد تحركت خلال السنة الأخيرة ووصلت معدلات زيادتها إلى ما يقارب ٥٠% .. حيث أصبحت الحياة شبه مستحيلة بالنسبة لمحدودي الدخل ، والذين يعتمدون فقط على أجورهم في تغطية نفقات المعيشة

• ثالثاً لماذا يهملنا جميعاً أمر تحديد الحد الأدنى للأجور؟

بالنسبة لعمال القطاع الخاص يبدو الأمر واضحاً ولا يحتاج إلى تفسير .. لأن الحد الأدنى للأجر هو أقل أجر يمكن أن يعطيه صاحب العمل للعامل مقابل العمل ساعات العمل المحددة قانوناً (سبع ساعات للمنشآت الصناعية ، وثمان ساعات للمنشآت غير الصناعية) ، بينما يتم احتساب أي ساعات عمل أخرى ساعات عمل إضافية يتم احتسابها وفقاً لقواعد احتساب العمل الإضافي.. وهذا الحد الأدنى للأجر هو الذي ينبغي أن يتدرج سنوياً بإضافة العلاوة الدورية التي يجب إن يتم تحديدها هي أيضاً والتي يحصل علي العمال عادة بالمفاوضة مع صاحب العمل ، وبالنسبة لمن يعملون بالقطعة أو الإنتاج فإن أجرهم في المحصلة النهائية لا يجب أيضاً أن

يقفل عن الحد الأدنى المقرر للأجور وان عدم وجود قانون للحد الأدنى للأجور يسمح لأصحاب العمل العبث بأرزاق العمال و مستحقاتهم القانونية.

• انجازات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في موضوع الحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية.

١- في السابع عشر من يناير الماضي ٢٠١١ وتحت مظلة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أجمع في مقر الهلال الأحمر الفلسطيني في مدينة البيرة كلا من أصحاب العمل والعمال والحكومة في إطار مؤتمر الحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية الذي كان قد دعي إليه الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين لإطلاق صرخة عمال فلسطين وطالبتهم الحكومة لإقرار نظام خاص بالأجور يحمي عمالنا و شعبنا الفلسطيني من الغلاء الفاحش ومن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في أوساط المجتمع الفلسطيني، وقال الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين " أن على الحكومة اتخاذ قرار حازم بشأن غلاء الأسعار وعدم توافقها مع الأجور ووجوب إصدار قرار حكومي عاجل بصدد هذا الموضوع الذي يتعلق باللقمة الكريمة لأبناء شعبنا الفلسطيني.



٢- فور اختتام المؤتمر الصحفي الذي عقده الاتحاد العام للنقابات تقرر القيام بعدد من الفعاليات بهدف عمل لوبي ضاغط على صناع القرار الفلسطيني في ظل الظروف المعيشية الصعبة والغلاء الفاحش والمتوحش الذي بدء يطال حليب الأطفال والأسر الفقيرة المهشمة والتي بدأت لا تطيق هذه الظروف ، وانه يجب دعمها بكافة السبل المتاحة ، وعدم ترك هذه المواضيع تتوغل في مجتمعنا الفلسطيني دون نقاش جدي على طاولة الحوار الشعبي، وشدد الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين على أهمية وضرورة وجود جهد نقابي وعمالى لإيقاف هذه المعاناة ووضع حد لمأساة الطبقة العاملة وتهمشيها خاصة في ظل تبلور موقف حول إقامة وتجسيد دولة فلسطينية على الأرض وبناء مجتمع السلم القائم على رزمة من التأمينات الاجتماعية التي يعتبر الحد الأدنى من الأجور هو أولى الخطوات التي وضعها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين على سلم أولوياته وصولا بكافة الضمانات والتأمينات الاجتماعية

٣- إطلاق حملة النصف مليون توقيع أثناء المؤتمر الذي عقده الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وتهدف لجمع نصف مليون توقيع من أعضاء الاتحاد العام للنقابات والعمال والرأي العام للضغط والمطالبة بإقرار الحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية وتعتبر من أنشطة الحملة ككل.

٤- استغلال المناسبات والفعاليات العالمية للتذكير بالحد الأدنى للأجور و على شرف الثامن من آذار يوم المرأة العالمي تم تسليم رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض مذكرة تتعلق بالحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية وتضمنت المذكرة :

أ - تحديد الحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية لاسيما وان المرأة العاملة هي الضحية الأولى التي تعاني من تدني الأجور في القطاع الخاص والقطاع الغير منظم .

ب - تعزيز المساواة الكاملة وإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة .

ج - العمل على رفع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل من خلال خلق فرص العمل اللائق والحماية الاجتماعية.

د - ضمان دمج النوع الاجتماعي في لجنة السياسات العامة ولجنة الأجور وصندوق التشغيل الفلسطيني.

هـ - تفعيل الجهاز القضائي لتشكيل محاكم مختصة بالنزاعات العمالية .

و- من اجل الحفاظ على سلامة وصحة العاملين، يجب العمل على مراقبة تنفيذ شروط السلامة والصحة المهنية.



٥ - اللجنة التنفيذية والأمانة العامة بالاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين تكثف اجتماعاتها لمناقشة غلاء المعيشة وتدني الأجور في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي يعاني منها عمالنا وعاملاتنا الفلسطينيين في كافة القطاعات الحكومية والاقتصادية لتدرس خلال اجتماعاتها الظروف التي يمر بها العمال ، من حيث تدني الأجور واثر ذلك على مستوى معيشتهم ومستوى أوضاعهم الصحية والتعليمية.



٦- إرسال رسائل إلى محافظي المحافظات الفلسطينية وذلك انطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية والنقابية الملقاة على عاتقنا وفي هذه الظروف الخطيرة والبالغة التعقيد التي يعيشها شعبنا الفلسطيني وتكالب أطراف عديدة من أجل ضرب الاستقرار الوطني والأمني والاجتماعي لضرب المشروع الوطني والذي لن نسمح به تحت أي ظرف من الظروف وسوف نقف درعا منيعا بوجه كل المتآمرين على شعبنا وثوابتنا الوطنية ومن هنا فأنا نطالب الحكومة بتأمين حماية المواطنين و الطبقة العاملة و دعم صمودهم لمواجهة أزمة ارتفاع الأسعار و الغلاء الفاحش و التي تطال أول ما تطال الفئات الاجتماعية الفقيرة و الضعيفة لتشكل عبئاً إضافياً على كاهلهم، فمن حق هذه الفئات على الحكومة أن تجد حلاً فورياً لهذا الغول الذي يطال الجميع.

* ومن هنا فأنا في الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين نؤكد على ما يلي:

- ١- العمل مع القطاع الخاص على تعديل رواتب أجور العمال المتضرر الأول من هذه الأوضاع و العمل على الاتفاق على حد أدنى للأجور معهم.
- ٢- وقف الارتفاع الجنوني للأسعار ودعم الحكومة للمواد الأساسية ومراقبة المستغلين وضبط السوق ومعاينة كل من يحاول أن يستغل المواطنين في هذه الظروف.
- ٣- ضرورة العمل الجاد و السريع من أجل أقرار الحد الأدنى للأجور و ربطه بجدول غلاء المعيشة من أجل أن يستطيع العمل و المواطن العيش بكرامة.
- ٤- إيجاد شبكة ضمان اجتماعي للعاملين (الضمان الاجتماعي) في القطاع الخاص.

٧- مطالبة القطاع الخاص برفع رواتب العمال والموظفين في القطاع الخاص بنسبة ١٦% من الرواتب والأجور وذلك بسبب تآكل الأجور والغلاء المعيشي الفاحش الذي تشهده المنطقة ، وحذر الإتحاد العام من عدم اكتراث القطاع الخاص لنداء الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين لزيادة أجور العمال والموظفين وقد علق الإتحاد العام للنقابات على هذه الخطوة بان مواصلات وتنقلات العمال لاماكن عملهم زادت بما لا يقل عن ٤% هذا عدى عن أن ارتفاع المواد الاستهلاكية الأساسية زادت بما لا يقل عن ٧% مقارنة بالعام الماضي عدى عن تآكل الأجور.

٨- الاعتصام أمام المجلس التشريعي ومطالبات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الرئيس أبو مازن بإصدار مرسوم رئاسي من الرئيس محمود عباس أبو مازن بالحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية للعمال لرفع الاستغلال الجائر بحق عاملاتنا الفلسطينيات بشكل خاص حيث أن عدد كبير من العاملات يعملن في القطاع الخاص بأقل من ٣٠٠ شيكل و ٤٠٠ شيكل في عدة مهن مثل الحضانات وصالونات الحلاقة وغير ذلك، وأشار سعد إلى المادة ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ من قانون العمل الفلسطيني تتحدث بشكل واضح عن حد أدنى للأجور يجب أن يكون سائد بين صفوف العمال من أجل عدم استغلالهم خاصة العاملات.



٩- الإعلان عن خطوات تصعيدية للإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين من أجل إقرار الحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية بما فيها المسيرة الكبرى للعمال في الأول من أيار القادم في مدينة رام الله وذلك بعد أن يقوم الإتحاد بالإعلان عن عريضة النصف مليون توقيع في بداية شهر نيسان القادم و أن لا رجوع عن مطالب العمال والإتحاد في تحقيق العدالة الاجتماعية والضمان الاجتماعي وإقرار الحد الأدنى للأجور، مذكراً إلى أن الإتحاد أطلق منذ بداية العام حملة من أجل المضي قدماً بالنهوض بواقع العمال، وعبر عن أسفه لإلغاء قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني الذي تمت المصادقة عليه عام ٢٠٠٠، الذي أصدره الرئيس الراحل ياسر عرفات، وإلغاء قانون الحماية الاجتماعية الذي أقر عام ٢٠٠٣.